

Distr.: General  
27 June 2016  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



## مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

الدورة الثالثة والسبعون

جنيف، ٥-٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

## تقييم أنشطة الأونكتاد: لمحة عامة

### تقرير مقدم من الأمين العام للأونكتاد

#### مقدمة

١- يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التقييمات الخارجية التي أُجريت لبرامج الأونكتاد ومشاريعه في الفترة ما بين نيسان/أبريل ٢٠١٥ وآذار/مارس ٢٠١٦<sup>(١)</sup>. وتقدم هذه المعلومات من أجل تيسير الإبلاغ بصورة أكثر تفصيلاً عن جميع أنشطة التقييم وهي خطوة إلى الأمام في طريق تعزيز المساءلة والدروس المستفادة.

#### أولاً - موجز نتائج التقييم

٢- تُجرى التقييمات في الأونكتاد وفقاً لمعايير الجاهة والفعالية والكفاءة والاستدامة، بالاتساق مع المعايير التي حددها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وتتوخى هذه التقييمات استخلاص استنتاجات بشأن العمل المنجز وتقديم توصيات بشأن التحسينات المطلوبة، وتحديد الدروس المستفادة. ويمكن أن تساعد هذه المعلومات على إرشاد عملية تصميم الأعمال القادمة

(١) وفقاً لسياسة تقييم الأونكتاد فإن جميع عمليات التقييم المشار إليها في هذا التقرير إنما هي عمليات تقييم خارجية يقوم بها مقيم خارجي (مقيمون خارجيون) أو فريق تقييم (انظر الموقع [http://unctad.org/Sections/edm\\_dir/docs/osg\\_EvaluationPolicy2011\\_en.pdf](http://unctad.org/Sections/edm_dir/docs/osg_EvaluationPolicy2011_en.pdf)).



الرجاء إعادة الاستعمال



وتخطيطها وتنفيذها. ومديرو البرامج في الأونكتاد مدعوون إلى الرجوع إلى التقارير السابقة وإلى وثائق استعراض عمليات تقييم أنشطة الأونكتاد لدى تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها.

٣- وأجريت ست عمليات تقييم أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير. وكانت أولها عملية تقييم للبرنامج الفرعي ٣ المتعلق بالتجارة الدولية، ٢٠١٠-٢٠١٤، كما طلب ذلك مجلس التجارة والتنمية. وقد أجرى هذا التقييم مقيم محترف وممثلان للدول الأعضاء في الأونكتاد. وأُنجزت أيضاً تقييمات خارجية للمشاريع الخمسة التالية التي يدعمها حساب التنمية التابع للأمم المتحدة: (أ) تعزيز قدرات البلدان النامية على تعميم المنظور الجنساني في السياسات التجارية (المشروع 1011Q)؛ (ب) معالجة أثر ومضاعفات الأزمة المالية العالمية على البلدان النامية من خلال دعم تطوير قطاع الخدمات (المشروع 1011P)؛ (ج) تعزيز قدرة المجتمعات المحلية الريفية في أقل البلدان نمواً على الاستفادة من فرص النفاذ إلى الأسواق التي يتيحها تسهيل الإعفاء من شرطي الرسوم الجمركية والحصص وتعزيز القيمة المضافة لمنتجاتها التقليدية (المشروع 08/09AT)؛ (د) التعجيل بتقديم بلدان مختارة من غربي أفريقيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وبخاصة الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، عن طريق التدريب وبناء القدرات فيما يتصل بالتجارة (المشروع 1213J)؛ (هـ) تشجيع نماذج المشاريع التجارية لأغراض التنمية المستدامة: الاستثمار في الفقراء ومن أجل الفقراء ومع الفقراء (المشروع 1213O).

## ألف - تقييم برنامج الأونكتاد الفرعي ٣: التجارة الدولية، ٢٠١٠-٢٠١٤

٤- طلب مجلس التجارة والتنمية، في دورته السنوية الحادية والستين، إلى أمانة الأونكتاد أن تجري تقييماً مستقلاً للبرنامج الفرعي ٣ المتعلق بالتجارة الدولية، ٢٠١٠-٢٠١٤، بهدف تقييم وجاهته وكفاءته واستدامته، فيما يتصل بولاياته، فضلاً عن تأثير عمله، وكذلك بهدف اقتراح التعزيزات حسب الاقتضاء. وتُبرز الفقرات التالية الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية للتقييم والمعلومات المتلقاة على إثر عرض فريق التقييم للتقرير في الدورة الحادية والسبعين للفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية.

٥- وقد أكد التقييم وجاهة البرنامج الفرعي ٣ واستجابته لاحتياجات الجهات صاحبة المصلحة فيه. وقد خلص إلى أن البرنامج الفرعي قد قدم مساهمات مادية في جميع مسارات عمله لتعزيز الفهم والتحليل والقدرة على صياغة السياسات في عدد كبير من البلدان النامية. وقد خلص التقييم أيضاً إلى أن قيام ثقافة مؤسسية تستند إلى الالتزام بتشجيع النمو الاقتصادي من خلال التجارة والخبرة التقنية المتينة في ميادين متعددة، ووجود شبكة من الخبراء العالميين، والقدرة على التجميع كوكالة من وكالات الأمم المتحدة، كلها أمور قد أسهمت في تحقيق نتائج ملموسة على الرغم من الدعم المحدود من خارج الميزانية. وأبرز التقييم إنجازات البرنامج الفرعي من خلال التعاون فيما بين الوكالات والشراكة مع برامج الأونكتاد الفرعية الأخرى. وأبرز التقييم أيضاً ضعف البرنامج الفرعي، بما في ذلك غياب إطار متين للنتائج واستراتيجية وتحديات

في مجال الاتصالات من حيث إثبات أوجه التآزر والنتائج الملموسة من عمله البحثي والتحليلي والعمل الحكومي الدولي التوافقي.

٦- وتقدم فريق التقييم، بالاستناد إلى ملاحظاته، بـ ١٣ توصية شملت مجموعة واسعة من المسائل. وفيما يتعلق بتصميم البرامج وتحديد مؤشرات الأداء، أوصى التقييم باستخدام مؤشرات ملموسة أكثر وتنتهج لغة التغيير في برامج العمل لفترات السنتين والبرامج على نطاق الشعب، بما يظهر مساهمات الأنشطة وأوجه تآزرها وآثارها ويتفق مع الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأساسية في أهداف التنمية المستدامة. ولتحسين الفعالية، أوصى التقييم بأن يستعرض البرنامج الفرعي ويزيد بأقصى ما يمكن عدد نتائج البحوث ويوسع بدائل السياسات العامة من أجل التنمية في مجالات إسداء المشورة في إطار السياسات العامة، والمنشورات، والتعاون التقني، والوثائق البرلمانية، وغير ذلك من الأنشطة، واستكشاف فرص زيادة التآزر مع برامج الأونكتاد الفرعية الأخرى، ومنظمة التجارة العالمية ووكالات الخط الأممي في إطار المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية التابعة للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالاتصالات، أوصى التقييم بأن يضع البرنامج الفرعي خطة اتصالات متكاملة، بما يشمل الأدوات الإلكترونية وأدوات وسائط التواصل الاجتماعي لغرض تعزيز التوعية ومشاركة أصحاب المصلحة. وأخيراً، أوصى التقييم بأن ينظر الأونكتاد، لدى تحديد أولويات المساعدة التقنية، في قدرات البلدان واستعدادها للوفاء بالتزامات التنفيذ في الإصلاحات، بما يمكن أن يؤدي إلى نجاح تدخلاته بشكل مستدام.

٧- ورحبت الأمانة، في رد إدارتها، بالتقييم وأشارت إلى أنها ستواصل عملها ومبادراتها تماشياً مع التوصيات. وقد أحاطت الدول الأعضاء علماً مع التقدير، في الدورة الحادية والسبعين للفرقة العاملة، باستنتاجات التقييم فيما يتعلق بوجاهة البرنامج الفرعي ومدى استجابته في معالجة احتياجات أصحاب المصلحة. وأعربت الدول الأعضاء أيضاً عن تقديرها لفريق التقييم مشيدةً بالتقييم وشددت على أهمية عملية التقييم الخارجي المستقل في الأونكتاد في المساهمة في تقاسم المعلومات، والتعلم، وتحسين فعالية البرامج والمساءلة. وطلب من الأمانة أن تقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات في دورة الفرقة العاملة الثالثة والسبعين.

## باء- تقييم مشاريع حساب التنمية التابع للأمم المتحدة

'١' التقييم الخارجي: تعزيز قدرات البلدان النامية على تعميم المنظور الجنساني في السياسات التجارية (حساب التنمية التابع للأمم المتحدة، المشروع 1011Q)

٨- يسعى هذا المشروع إلى تعزيز قدرة الحكومات في البلدان النامية على تعميم المنظور الجنساني في السياسات التجارية وجعل السياسات التجارية أكثر استجابةً للاحتياجات الخاصة بالنساء. وهو يرمي إلى تشجيع قدرة صانعي السياسات والمفاوضين التجاريين على الأخذ بالاعتبارات الجنسانية لدى تصميم السياسات التجارية والتفاوض في الاتفاقات التجارية، قصد

جعل التجارة عمليةً في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد تم تنفيذ المشروع في أربعة بلدان هي: أوروغواي، وبوتان، ورواندا، وكابو فيردي. ونظم المشروع حلقة عمل في كل بلد من البلدان وقام لاحقاً بتقديم تقارير على المستوى القطري تُرجمت إلى اللغات المحلية. وأُعد أيضاً تقرير توليفي يلخص الاستنتاجات الرئيسية والدروس المستفادة. ووضع المشروع أيضاً دورة دراسية على الإنترنت بشأن المنظور الجنساني والسياسة التجارية؛ ولدى إطلاق هذا المشروع، تم اختيار ١٠٠ مشارك من ٥١ بلداً من أصل ١٨٦ مترشحاً. وبعد تمويل حساب التنمية التابع للأمم المتحدة تلقى المشروع تمويلاً إضافياً لأغراض إجراء دراسة قطرية في أنغولا وغامبيا وليسوتو لتكرار أنشطة المشروع.

٩- وخلص التقييم إلى أن المشروع قد نُفذ تنفيذاً جيداً وكان موفّقاً إلى حدٍ كبير جداً في تحقيق الأهداف القصيرة الأجل وفي توجيه دراسات الحالات الفردية التي يمكن أن تكون حفازة في تطوير العمل مستقبلاً بشأن تعميم المنظور الجنساني في السياسات التجارية. ولاحظ المقيم أن المشروع قد كان وجيهاً بالنسبة لجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الجهات صاحبة المصلحة على المستوى الوطني، والأونكتاد، وحساب التنمية التابعة للأمم المتحدة، وأن التقارير على المستوى القطري قد أثبتت صحة المنهجيات الصارمة والمبتكرة المكيفة لمواءمة السياقات القطرية على مر الزمن وأن الدورة الدراسية على الإنترنت قد نالت رضا المشاركين إلى حدٍ كبير. وقد أبرز التقييم أن جميع أنشطة المشاريع المقررة قد أُنجزها بفعالية فريق صغير وأن المشروع قد نجح في تعبئة موارد إضافية، وخلص إلى أن استعداد الدول الأعضاء لتمويل دراسات إضافية يوحي بأنها تقدّر نهج المشروع واستنتاجاته الأولية حق التقدير. وأشار المقيم إلى أن معدل التنفيذ المرتفع، الذي بلغ نسبة ٩٦ في المائة<sup>(٢)</sup>، بارتفاع معدل تنفيذ الميزانيات المقررة، الواضح في التنفيذ الكامل لجميع الأنشطة المقررة. غير أن المقيم لاحظ أيضاً أن أنشطة المشاريع قد تكون انتشرت بشكلٍ سريع للغاية، الأمر الذي حال دون عمل مديري المشاريع بشكلٍ أكثر تكثيفاً مع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة لبناء قدراتها على مر الزمن وحال دون إنفاق ما يكفي من الوقت لعمل المتابعة مع النظراء الوطنيين. وبالإضافة إلى ذلك، كان من الممكن أن تكون مشاركة الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في صياغة المشاريع وتنفيذها أقوى من ذلك، فضلاً عن الرصد الذاتي للمشاريع. ولاحظ المقيم مختلف تصورات الأونكتاد والجهات الحكومية صاحبة المصلحة؛ وكان الأونكتاد قد استخدم المشروع لتوجيه الدراسات من أجل تطوير العمل المقبل بشأن المنظور الجنساني والسياسات التجارية، في حين كانت بعض الجهات الأخرى صاحبة المصلحة قد توقعات تطوير القدرات في الأجل الأطول.

(٢) يُقارن معدل التنفيذ هذا بتقرير لنفقات مشروع حساب التنمية التابع للأمم المتحدة لمشاريع الشريحة السابعة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ومعدل التنفيذ هو المصطلح المستخدم في تعقب النسبة المئوية للأموال المستخدمة، مقسومة على الإنفاق النهائي للميزانية الموافق عليها، ويرتبط بفعالية مشروع حساب التنمية التابع للأمم المتحدة.

١٠ - وبلاستناد إلى الاستنتاجات، كانت بعض التوصيات الهامة التي اقترحها المقيّم فيما يخص الأونكتاد كالاتي: (أ) ضمان حصول برنامج العمل على التمويل المناسب للتأمين استدامة عمله حتى الآن بشأن تعميم المنظور الجنساني في السياسات التجارية؛ (ب) ضمان الفهم المشترك لأهداف المشاريع بين جميع الأطراف في بداية أي مشروع جديد بشأن تعزيز القدرات بخصوص نوع الجنس والسياسة التجارية؛ (ج) تصميم مشاريع المستقبل بطريقة تسمح بمشاركة الخبراء الوطنيين في جميع مراحل تطور البرنامج وتنفيذه لضمان مزيد الأخذ بزمام الأمور على الصعيد الوطني والسهر على أن يكون تطوير القدرات في الأجل الأطول أوثق صلة بتعميم المنظور الجنساني في السياسات التجارية؛ (د) وضع إطار يتميز بالواقعية للرصد الذاتي للمشاريع في المستقبل وتنفيذ ذلك على أساس منتظم، بما في ذلك استخدام الدراسات الاستقصائية بعد نهاية حلقات العمل؛ (هـ) مواصلة تنفيذ الدورة الدراسية على الإنترنت وقياس النتائج على مر الزمن.

## ٢١' التقييم الخارجي: معالجة تأثير ومضاعفات الأزمة المالية العالمية على البلدان النامية من خلال دعم تطوير قطاع الخدمات (حساب التنمية التابع للأمم المتحدة، المشروع 1011P)

١١ - كان هذا المشروع يهدف إلى تعزيز قدرة صانعي السياسات والمنظمين والمفاوضين التجاريين من البلدان النامية على جلب فرص سوق جديدة ومعالجة التحديات الوطنية في قطاع الخدمات، ولا سيما في سياق تأثير ومضاعفات الأزمة المالية العالمية. وكان تركيزه الخاص على تحسين القدرات في وضع السياسات الوطنية وإصلاحها وتحديد أولوياتها وتعزيز الأطر المؤسسية والتنظيمية لضمان أن يولد إصلاح تجارة الخدمات وتحريرها في البلدان المنافع التنموية المتوقعة. وأفضى المشروع إلى ثماني عمليات استعراض للسياسات العامة في كل من أوروغواي، وباراغواي، وبنغلاديش، وبيرو، وجامايكا، ورواندا، وليسوتو، ونيكاراغوا. وبالإضافة إلى ذلك تم تنظيم ١٤ حلقة عمل وطنية بشأن عمليات استعراض لسياسات الخدمات، ونُظّم اجتماعان إقليميان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأربع جولات دراسية للمسؤولين من أوغندا وبيرو وليسوتو ونيكاراغوا.

١٢ - وخلص التقييم إلى أن المشروع قد كان وجيهاً بالنسبة لأغلبية احتياجات البلدان المستفيدة ومتفقاً مع برنامج العمل. وأكد المقيّم أن أغلبية الجهات صاحبة المصلحة قد كانت راضية بنوعية العمل والنتائج المحرزة وأن عمليات استعراض سياسات الخدمات قد اعتبرها المستفيدون مفيدة من عدة نواح، مثلاً كوثائق مرجعية للمفاوضات التجارية ولصنع القرار. وأبرز التقييم أن المشروع قد كان فعالاً وأن الفريق استطاع أن يحقق عدداً من النتائج في البلدان المستفيدة بميزانية صغيرة نسبياً. ولاحظ المقيّم بعض التحديات في تنفيذ المشروع في آسيا وسلّم بالعوامل الخارجية التي هي خارجة عن سيطرة الفريق. وبالإضافة إلى ذلك، كان استخدام اللغة الإنكليزية في عمليات استعراض سياسات الخدمات مبعث قلق لدى بعض البلدان المستفيدة

التي لغتها الرسمية هي الإسبانية، وكان ذلك قد أثر على وجهة المشروع<sup>(٣)</sup>. وكان التقييم المتعلق بالجوانب الجنسانية إيجابياً؛ وكانت بعض استعراضات سياسات الخدمات قد عممت المساواة بين الجنسين في المشورة المتعلقة بالسياسات العامة. وخلص المقيّم أن الأمر يحتاج إلى مزيد من الدعم لمتابعة تنفيذ توصيات استعراض سياسات الخدمات، قصد زيادة استدامة المشروع.

١٣ - وبلاستناد إلى الاستنتاجات كانت بعض التوصيات الهامة التي اقترحها المقيّم للأونكتاد كما يلي: (أ) ضمان أن تكون الوثائق الرسمية التي يتم إعدادها لمشاريع مماثلة في المستقبل متاحة باللغة الرسمية للبلد المستفيد لتيسير تنفيذ ومتابعة المشورة التي يوفرها الأونكتاد بشأن السياسات العامة ومتابعتها، ووضع استراتيجية للنشر لضمان نشر استعراضات سياسات الخدمات على أوسع جمهور ممكن مع الترويج محدد الأهداف لدى صانعي القرارات على المستويات العليا؛ (ب) السماح بالاستثمارات اللازمة في زيادة جمع واستخدام البيانات الأساسية لتحسين جودة ومنفعة البيانات التي على أساسها توضع استعراضات سياسات الخدمات؛ (ج) التماس الحلول الملائمة لمشاكل الفعالية، مثل عملية توظيف الخبراء الاستشاريين الوطنيين التي تستغرق وقتاً طويلاً، وذلك مثلاً عن طريق توظيف موظفين إداريين مؤقتين لدعم خدمات إدارة المشروع اللوجستية.

١٤ - وبالإضافة إلى ذلك، أوصى المقيّم بأن تتضمن المشاريع المماثلة في المستقبل عنصر خطة تنفيذ بوصفه الخطوة التالية بعد إسداء المشورة في مجال السياسات العامة، وبأن يوفر حساب التنمية التابع للأمم المتحدة ما يكفي من الموارد لمثل هذه الخطط وبأن تخصص خطط المشاريع التمويل المناسب قصد زيادة استدامة استعراضات سياسات الخدمات.

١٥ - قد أُبّحت لمقيّم هذا المشروع الفرصة لتقييم ثلاثة مشاريع من مشاريع حساب التنمية التابع للأمم المتحدة تديرها ثلاثة مشاريع فرعية مختلفة للأونكتاد، وجميعها لها عمليات وأنشطة مماثلة في عدد من البلدان النامية. وأشاد المقيّم بشكل خاص بمتانة الرصد المالي والإبلاغ عن النفقات لدى هذا المشروع، مما أعطى بنية واضحة ومفصلة للنفقات على المستوى القطري وبحسب نوع الإنفاق. وبلاستناد إلى مزيد من البحث، شددت وحدة التقييم والرصد بالأونكتاد على أن من بين جميع مشاريع حساب التنمية التابع للأمم المتحدة التي ينفذها الأونكتاد والتي تم تقييمها في السنوات الثلاث الماضية، كان هذا المشروع من بين القلة القليلة التي استطاعت إفراز نفقات شفافة وحافلة بمعلومات عن المشروع. ومثل هذا التعقب والرصد المتين للنفقات يتطلبان قدرًا لا بأس به من الدعم الإداري، ولكنه كذلك هادف ومفيد لأغراض رصد ميزانيات المشروع وتخصيص الموارد بطريقة معقولة وعملية ولتخطيط المشاريع المماثلة في المستقبل.

(٣) في معظم الحالات في البلدان الناطقة بالإسبانية، قدم مشروع النواتج ونظم الأنشطة باللغة الإسبانية. لكن، وقت التقييم، جاءت جميع استعراضات سياسات الخدمات المنشورة باللغة الإنكليزية.

٣١ التقييم الخارجي: تعزيز قدرة المجتمعات الريفية في أقل البلدان نمواً في مجال استخدام فرص النفاذ إلى الأسواق التي يتيحها تسهيل الإعفاء من شرطي الرسوم الجمركية والحصص وتعزيز القيمة المضافة لمنتجاتها التقليدية (حساب التنمية التابع للأمم المتحدة، المشروع 08/09AT)

١٦- يهدف هذا المشروع إلى دعم المجتمعات الريفية في أقل البلدان نمواً في استخدام مؤشرات جغرافية لتحقيق أهداف الحد من الفقر والنمو الاقتصادي وتشجيع الصادرات. وقد حُدِّدَت البلدان الستة التالية في المرحلة التحضيرية: إثيوبيا؛ بوتان؛ وكمبوديا؛ ومدغشقر؛ وموريتانيا؛ وموزامبيق. وُضِعَ المشروع لاحقاً ليشمل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والسنگال وميانمار. ونظم المشروع خمس حلقات عمل وطنية وحلقتي عمل إقليميتين في إيطاليا وكمبوديا، فضلاً عن خطة توعية لتبادل الخبرات بجنيف، سويسرا، للمستفيدين من المشروع، وكذلك لمدوبي أقل البلدان نمواً لدى منظمة التجارة العالمية. وأعد المشروع مسودات منشورات حول المواصفات لإعداد منتوجات مؤشرات جغرافية محتملة في ثلاثة بلدان وتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومؤسسة الوجبات المتأنية. وتلقى المشروع تمويلاً تكميلياً من حكومة إيطاليا وحشد الدعم من مؤسسة الوجبات المتأنية لاستضافة المشاركين في حلقة دراسية نظمت بتيرا مادري سالوبي ديل غوستو بتورينو، إيطاليا.

١٧- وخلص التقييم إلى أن المشروع كان قد حقق هدفه المتمثل في تحسين فهم المؤشرات الجغرافية المحتملة في صفوف الحكومات الوطنية والمجتمعات الريفية المحلية في البلدان المستفيدة. وأكد المقيّم أن رضا الجهات صاحبة المصلحة قد كان عالياً بشكل عام فيما يتعلق بهذا الفهم وأن مختلف الحلقات الدراسية التي نظمت في إطار المشروع قد ولدت اهتماماً على مستوى السياسات العامة. ولاحظت المقيّم أن نهج المشروع المتمثل في التركيز على تمكين المجتمعات الريفية من المعلومات والفرص لإشراك المسؤولين الحكوميين قد ساعد كثيراً. وبالإضافة إلى ذلك أبرزت أن التركيز على تأمين الاستدامة عن طريق إدماج مسائل المؤشرات الجغرافية في مصفوفات عمل دراسات التكامل التجاري التشخيصية في العديد من البلدان قد أسهم في استدامة المشروع. غير أن المقيّم لاحظت أن نطاق المشروع قد كان واسعاً للغاية وأن توزيع الموارد على تسعة بلدان قد أثار تحديات في ضمان الدعم والتحليل المستدامين. وسلمت المقيّم بأن الأونكتاد كان قد عالج هذه المسألة عن طريق إدراج مؤشرات جغرافية في خطط العمل لدراسات التكامل التجاري التشخيصية، ولكنها لاحظت أن استمرار مشاركة الأونكتاد قد يظل مع ذلك مطلوباً. بالإضافة إلى ذلك، ولو أن أحد إنجازات المشروع المتوقعة قد كان تعزيز قدرات المجتمعات الريفية للوفاء بشروط النفاذ إلى الأسواق، فإن هذا الأمر يتطلب نهجاً طويلاً الأجل وقد اعترض تحقيق هذه النتيجة تحد تمثل في كون المجتمعات الريفية ليست جيدة التنظيم أو الاتصال بالجهات الفاعلة في التسويق وفي سلاسل قيم الصادرات. ولاحظت المقيّم كذلك أنه على الرغم من أن المجتمعات الريفية قد أتاحت لها الفرصة لإقامة اتصالات وحوارات مع المسؤولين الحكوميين إلا أن مشاركتها في متابعة المسائل ذات الصلة لترويج المؤشرات الجغرافية

لم تتحقق كلياً، وذلك جزئياً بسبب كون قدراتها على اتخاذ المزيد من الإجراءات قد كانت محدودة وجزئياً لأن الوزارات ذات الصلة في بعض البلدان كانت موجهة أكثر نحو مسائل الصادرات والواردات ومن ثم كان الربط والترابط مع المجتمعات الريفية وسلاسل القيم ذات الصلة محدودين.

١٨- وبالاستناد إلى الاستنتاجات، كانت بعض التوصيات الهامة التي اقترحتها المقيّمة للأونكتاد كما يلي: (أ) استخدام نواتج الحلقات الدراسية لتوثيق نتائج المشروع ونشر وتوزيع تقارير عن تجارب البلدان النامية فيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية؛ (ب) ضمان إطار أكثر شمولاً للإدماج الجنساني في مرحلة تصميم المشاريع لضمان المساواة بين الجنسين في كامل سلاسل القيم بالنسبة لمشاريع المؤشرات الجغرافية في أقل البلدان نمواً؛ (ج) توسيع الشراكات مع شركاء التنمية الآخرين من قبيل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومركز التجارة الدولية، واستخدام خبرات كل منهما في المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد لمساعدة أقل البلدان نمواً على توسيع إنتاجها الزراعي وأسواقها، بما في ذلك لأغراض منتجات المؤشرات الجغرافية؛ (د) توفير دعم تقني متواصل للبلدان النامية، بما في ذلك مساعدة صانعي السياسات في صنع القرار بشأن اختيار وتحديد أولويات منتجات المؤشرات الجغرافية وتحديد المجتمعات الريفية، من خلال توفير دراسات جدوى بشأن إمكانات المؤشرات الجغرافية المحتملة وتكييفها مع الأوضاع الوطنية.

'٤' التقييم الخارجي: تسريع التقدم في بلدان مختارة في غرب أفريقيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وبخاصة الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، عن طريق التدريب وبناء القدرات فيما يتصل بالتجارة (حساب التنمية التابع للأمم المتحدة، المشروع 1213J)

١٩- كان الهدف من هذا المشروع يتمثل في بناء قدرات مستدامة فيما يتصل بالتجارة في بلدان مختارة من غرب أفريقيا من خلال زيادة استخدام أدوات التعلم الإلكتروني. وسعى المشروع على وجه التحديد إلى تعزيز قدرات المسؤولين الحكوميين المحليين على صياغة وتنفيذ سياسات تجارية ملموسة ذات وجهة تنموية وكذلك قدرات مؤسسات التدريب الوطنية والإقليمية ذات الصلة بالتجارة لتوفير دورات تدريبية لبناء قدرات مستدامة فيما يتصل بالتجارة، بما في ذلك من خلال استخدام أدوات التعلم عن بعد. وكان لتطوير القدرات تركيز على التجارة الإلكترونية. وتمثلت النواتج الرئيسية في الدورات الدراسية الثلاث التالية الخاصة ببناء القدرات فيما يتصل بالتجارة الإلكترونية (وهي متاحة بالإنكليزية والفرنسية): التدريب المباشر للمرشدين الفنيين؛ والتدريب وجهاً لوجه أو المباشر بشأن الجوانب القانونية للتجارة القانونية؛ والتدريب وجهاً لوجه أو المباشر بشأن التجارة الإلكترونية للمهنيين. وقد أفاد من هذا المشروع كل من بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وكوت ديفوار، وليبيريا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا. وقد دربت حلقتان تدريبيتان للمرشدين الفنيين ٣٤ مدرساً وطنياً. وقد شارك في الدورات التدريبية المباشرة الخمس ما مجموعه ٦٣٨ مشاركاً وحقت هذه الدورات معدل إنجاز مرتفعاً (٨٣ في المائة أو ٥٢٩ مشاركاً) أُنهوا التدريب

بنجاح) ودرت الدورات التدريبية السبع المباشرة (باستثناء تدريب المرشدين الفنيين) ١٧٩ مشاركاً آخر<sup>(٤)</sup>. وقد حشد المشروع دعماً مالياً إضافياً من حكومة فنلندا ودعماً من بعض البلدان المستفيدة من أجل التمويل الذاتي لبعض المشاركين<sup>(٥)</sup>.

٢٠- وخلص التقييم إلى أن وجاهة المشروع وكفاءته كانتا عاليتين جداً. ولاحظ المقيّمون أن تركيز المشروع على الإطار القانوني للأغراض التجارية الإلكترونية قد أصبح وجيهاً بشكل خاص على مدى الأعوام في معالجة رأس المال البشري والثغرات القانونية في البلدان النامية من أجل زيادة منافع التجارة الإلكترونية إلى أقصى حد كوسيلة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وأبرز التقييم أن عدد البلدان المستفيدة والأدوات الدراسية للتعليم عن بعد كان قد تجاوز ما كان متوقفاً في الخطة الأصلية وأن الطلب دفع إلى إضافة بعض البلدان الأخرى. وأكد التقييم فعالية المشروع ملاحظاً بشكل خاص أن استخدام التعلم عن بعد وتدريب المرشدين الفنيين وسّعا نطاق التوعية بالمشروع بتكلفة منخفضة، وأن المشروع كان قد طور موارد بشرية محلية مدربة بقدرات على تكرار التدريب. واعتبر جميع المرشدين الفنيين أنهم مزودون بالمواد الملثمة التي تسمح لهم بتكرار الدورة الدراسية في منظماتهم، بما يساهم في استدامة المشروع. وخلص التقييم إلى أن المشروع كان قد أقام تآزراً مع مشاريع أخرى ينفذها الأونكتاد<sup>(٦)</sup>. وقد استند إلى التعاون مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفيما يتعلق بالجوانب الجنسانية، أقرّ المقيّمون بأن تحقيق التوازن بين الجنسين قد طرح تحديات، ذلك أنه، في معظم البلدان التي عمل فيها المشروع، كانت سياسة التجارة الإلكترونية في الغالب بين أيدي مهنيين كانوا أيضاً رجالاً في معظمهم. وخلص التقييم إلى أنه رغم أن مشاركة النساء في أنشطة المشاريع قد كانت متدنية فإن المشروع قد ساهم في تبديد بعض القوالب النمطية لمشاركة المرأة في المشاريع التجارية ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات غير أن المقيّمين لاحظوا أيضاً أن الروابط بمؤسسات التدريب كان من الممكن أن يتولاها المشروع، ذلك أن معظم المرشدين الفنيين المدربين في إطار المشروع كانوا ينتمون إلى السلطات ذات الصلة المكلفة بالتجارة أو بالاتصالات وكانوا بشكل عام أخصائيين في تكنولوجيا المعلومات أكثر من كونهم مدرّبين محترفين. وشدد المقيّمون على الدور الهام الذي يلعبه المرشدون الفنيون، مشيرين إلى الصعوبات المعترضة في البلدان التي كانت قد انضمت إلى المشروع بعد تقديم التدريب في إطار الدورات الدراسية للمرشدين الفنيين، وذلك بسبب قلة مثل هؤلاء المرشدين لتيسير التعلم عن بعد.

(٤) لقد تأكدت هذه الأرقام وقت إعداد هذا التقرير، ذلك أن التقييم قد اكتمل قبل دورة التدريب النهائية بالإنكليزية. وقد تم اختيار جميع المشاركين في الدورة الدراسية وجهاً لوجه من بين أولئك الذين كانوا قد حضروا الدورات الدراسية على الشبكة.

(٥) بلغت المساهمة المقدمة من حكومة فنلندا نسبة ٧ في المائة من التمويل المخصص من حساب التنمية التابع للأمم المتحدة.

(٦) تجدر الإشارة بشكل خاص إلى عمل قسم تحليل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشعبة التكنولوجيا واللوجستيات بشأن الأطر القانونية من أجل نمو الاقتصاد المباشر وتنفيذ خدمات الحوكمة الإلكترونية.

٢١- وبالاستناد إلى الاستنتاجات، كانت التوصيات الهامة التي تقدم بها المقيمون للأونكتاد كما يلي: (أ) تعديل موارد مشاريع مماثلة في المستقبل لضمان أن يتجاوز التدخل مجرد التحسيس، مع مراعاة تعقد التدخل على المستوى الإقليمي، ذلك أن المشروع الحالي ييسر حضور مشاركين اثنين فقط عن كل بلد في التدريب الإقليمي وجهاً لوجه؛ (ب) السهر، عند توفير تدريب وجهاً لوجه، على اختيار مكان التدريب بالاستناد إلى أقصى المنافع الممكنة لبناء القدرات المؤسسية، مع زيادة المشاركة من كل بلد من البلدان؛ (ج) تطوير تدريب المرشدين الفنيين لتجاوز مجرد المساعدة والإرشاد والانتقال إلى المستوى التالي لبناء القدرات قصد تمكين المرشدين من تكييف المحتوى وتوفير التدريب للجهات المعنية ذات الصلة، عن طريق تعزيز الروابط مع مؤسسات التدريب لضمان استمرارية تكرار التدريب على المستوى القطري؛ (د) مواصلة تكييف الدورات الدراسية في مجال التجارة الإلكترونية واستنباط وحدات جديدة فيما يتصل بالموضوعات الناشئة من قبيل الإدارة الإلكترونية، والتوقيعات الإلكترونية، ونظم مكافحة الفساد؛ (هـ) النظر في تطوير القدرات الإقليمية للتعليم عن بعد لحشد التعاون فيما بين بلدان الجنوب وحفز نواتج المشروع؛ (و) وضع خطة شاملة لبناء القدرات لزيادة نشر المسائل ذات الصلة بالأطر القانونية والتجارة الإلكترونية وعلى نطاق أوسع فيما يتصل بالجهات ذات المصلحة على المستوى الوطني من قبيل أعضاء البرلمان، والقضاء، وموظفي إنفاذ القوانين، ووكالات البريد ووكالات الاتصالات، من بين جهة أخرى.

٢٢- واقترح المقيمون رصد اعتمادات في الميزانية في خطط المشاريع من أجل تمكين فرق تقييم من إجراء بعثات لجمع البيانات في البلدان المستفيدة<sup>(٧)</sup>، لتيسير تحليل أكثر استفاضة للبرمجة على المستوى القطري وشكليات التنفيذ. وأشار المقيمون أيضاً إلى أن الحكومات التي تتلقى مساعدة تقنية من الأونكتاد بإمكانها أن تبذل جهوداً لبناء شراكات مع مؤسسات التدريب الوطنية أو الإقليمية والتعاون مع الشركاء الدوليين في التنمية لضمان توافر التسهيلات ومعدلات التدريب الملائمة من أجل التنفيذ الفعال والمستدام للتعليم عن بعد.

**'٥'** التقييم الخارجي: تعزيز نماذج الأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة - الاستثمار في الفقراء من أجل الفقراء ومع الفقراء (مشروع حساب التنمية التابع للأمم المتحدة، المشروع 12130)

٢٣- كان الهدف من هذا المشروع يتمثل في المساهمة في دفع الاستثمار من أجل الفقراء، أي الاستثمار الذي أدى إلى النمو لصالح الفقراء والتنمية المستدامة من خلال تطوير نماذج للأعمال التجارية لأغراض التنمية المستدامة. وكانت النتيجة المحددة وضع وترويج منهاج لنماذج الأعمال التجارية المستدامة يمكن أن يساهم في زيادة الوعي وتعزيز المعرفة بسياسات الاستثمار من أجل الفقراء وآثارها في مدارس الأعمال التجارية المشاركة وحرافئها، وزيادة الوعي بمنافع

(٧) لم ترصد أية اعتمادات لبعثة ميدانية لأغراض هذا التقييم. غير أن المقيمين تمت دعوتهم لتنظيم مناقشات جماعية مركزة في حلقة تدريبية للمشاركين عقدت في جنيف.

المنهاج واستخدامه في البلدان النامية. وحتى شباط/فبراير ٢٠١٦، كان المشروع قد ربط بين ٢٧٠ كلية تجارة في شبكته الإلكترونية، مع تسجيل ٤٢٦ طالباً و١٥٢ أستاذاً و١٢٨ صاحب مشروع تجاري؛ وقد أتاح برنامج المشروع ٥٩ دراسة حالة فردية و٤٨ وحدة دراسية، وحشد المشروع الشراكات مع جمعيات معاهد أعمال تجارية خارجية (مثل التحالف العالمي للتعليم في مجال الإدارة وشبكة مدارس الأعمال التجارية العالمية) لإذكاء الوعي وتعزيز المعارف والفهم للاستثمار ذي التأثير الاجتماعي ونماذج الأعمال التجارية المستدامة وما اتصل بذلك من تدريس، في معاهد الأعمال التجارية في كل من البلدان المتقدمة والنامية.

٢٤- وأكد التقييم وجاهة المشروع وأشاد بالنهج المتبصر للأونكتاد في إشراك مجموعة عملاء غير تقليديين لمدارس الأعمال التجارية وطلاب كليات التجارة وشبكات التأثير الاجتماعي ومناصرة الاستثمار الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأبرز التقييم النتائج الإيجابية للشراكات مع جمعيات معاهد الأعمال التجارية الذي يسر تحقيق وفورات مالية وسهل إعادة تخصيص نسبة ٢٨,٨ في المائة من ميزانية المشروع لإعادة تعزيز أنشطة المشروع. وأشاد المقيّم بنهج المشروع المتوخى في الانخراط في مبادرات الأونكتاد، من قبيل برنامج تطوير المشاريع ومبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة، لتشجيع الاستثمار ذي الأثر الاجتماعي والأعمال التجارية المستدامة، التي يمكن أن تساهم بشكل إيجابي في استدامة المشروع. وخلص المقيّم إلى أن المشروع كان قد نفذ بشكل فعلي نواتجه المقررة وأن الجهات صاحبة المصلحة كانت راضية بشكل خاص بتوافر وجوده فرص التدريب الداخلي التي سعى المشروع إلى توفيرها في إطار شبكته، ومن خلال الربط الشبكي بين المؤسسات وأيضاً من خلال دراسات الحالات الفردية. واعتبر أن فعالية المشروع قد بلغت معدل تنفيذ بنسبة ٩٦ في المائة<sup>(٨)</sup>. وأشار المقيّم إلى أن الإطار المنطقي للمشروع كان قد تأثر نتيجة قلة البيانات الأساسية ومؤشرات الأداء الملموسة، ومع ذلك، سلم بأن المشروع كان قد صمم للتركيز على مجال لم يستغل سابقاً. وبدون مؤشرات محددة لم يتمكن المقيّم من تقدير مستوى إنجاز بعض أهداف الأداء.

٢٥- وبالاستناد إلى الاستنتاجات اقترح المقيّم توصيات هامة للأونكتاد كما يلي:  
(أ) الانتقال من نهج عالمي إلى نهج إقليمي، مثلاً عن طريق زيادة المشاركة على المستوى القطري، والمساعدة على توسيع نطاق التوعية مع تزايد عدد معاهد الأعمال التجارية والنهوض بإدماج الاستثمار الموجه نحو الآثار الاجتماعية في المناهج الدراسية لمعاهد الأعمال التجارية؛  
(ب) تقدير مزايا ومساوئ توفير إمكانية الوصول مجاناً إلى نواتج المشروع المستهدفة (دراسات حالات فردية توفر مجاناً داخل الشبكة)، نظراً للتصور الممكن وأن المواد والموارد المشتراة قد تكون لها قيمة مضافة مقارنة مع الموارد والمواد التي توفر مجاناً، واتخاذ القرار اللازم لضمان الفائدة المستدامة والاستثمار في مواد التدريس، مثلاً عن طريق تيسير الوصول إلى المحتويات التي يتم الحصول عليها بمقابل لشركاء المشروع؛ (ج) القيام، لدى الاضطلاع بمبادرات أخرى من هذا

(٨) لم تكن بيانات مالية دقيقة متاحة وقت إعداد تقرير التقييم، وبالتالي أشار التقرير إلى "قريب من نسبة ١٠٠ في المائة" وتؤكد معدل التنفيذ بنسبة ٩٦ في المائة بعد التقييم.

القبيل في المستقبل، بإشراك جميع الجهات الممكنة المحتملة ذات المصلحة في مراحل التخطيط من أجل تلبية احتياجاتها بشكل أفضل.

٢٦- وبالإضافة إلى ذلك، أوصى المقيّم بأن ينظر حساب التنمية التابع للأمم المتحدة في توفير تمويل أولي لإجراء دراسة لخط الأساس لتيسير تصميم مديري البرامج لتصور أفضل للمشاريع. وبإمكان ذلك، إلى جانب مزيد التوجيه بشأن تصميم أطر منطقية من نوعية جيدة للمشاريع، أن ييسر إدارة الأداء وتقييمه. واقترح المقيّم أن تواصل الدول الأعضاء في الأونكتاد دعم استراتيجية الشعبة والمبادرة إلى إشراك معاهد الأعمال التجارية، بما يمكن أن يساعد على حفز استثمار القطاع الخاص في التنمية في الأجل الطويل ويسهم في الجهود ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

## ثانياً - الدروس المستفادة

٢٧- يتمثل أحد الأهداف الاستراتيجية لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في استخدام "كيانات الأمم المتحدة وشركائها للتقييم في دعم المساءلة وتعلم البرامج". ويلعب التقييم دوراً حيوياً في المساهمة في تعزيز منظومة الأمم المتحدة لآثار ونتائج دعمها للدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. والأمانة، إذ تسترشد بأهداف فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وتتبع مبادئه ذات الصلة والقواعد والمعايير التي تم استحداثها مؤخراً<sup>(٩)</sup> ملتزمة ببذل الجهود من أجل تعزيز استخدام التقييم وتحسين صنع القرار القائم على الأدلة والمساءلة. وتوفر عمليات التقييم نجحاً شاملاً ومنهجياً وشفافاً وموضوعياً لتقييم أداء البرامج وعمل الأونكتاد. وتدافع الأمانة لدى جميع الجهات المعنية ذات المصلحة عن أهمية تطبيق الدروس المستفادة على نطاق أوسع في إدارة البرامج في الأونكتاد، وذلك للاستفادة من تخطيط برامج الأونكتاد وصنع القرار الاستراتيجي.

٢٨- وتظل الدروس المستفادة من عمليات التقييم السابقة لأنشطة الأونكتاد (TD/B/WP/273 و TD/B/WP/263 و TD/B/WP/254) مراجع موصى بها لمديري البرامج والمسؤولين عن المشاريع في تصميم وإدارة برامجهم ومشاريعهم. وقد أفضت عمليات التقييم المستعرضة في هذا التقرير والملاحظات التي أبدتها وحدة التقييم والرصد في إدارتها المستمرة لعمليات التقييم إلى ١٠ دروس جديدة مستفادة لكي يُنظر فيها، كما هو مفصل في الفروع التالية.

## ألف - الدروس المستفادة بشأن تصميم المشاريع

٢٩- في تصور مشروع ما لا بد لمديري المشروع من بذل جهود في جميع الأحوال لاستخدام مؤشرات محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق ووجيهة ومحددة الزمن. والمؤشرات التي لا يمكن

(٩) الاجتماع السنوي العام لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، الذي عُقد في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أقر قواعد التقييم المتقحة في منظومة الأمم المتحدة ومعايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة، التي ستحل محل نسختي القواعد والمعايير لعام ٢٠٠٥.

استخدامها لتقدير مستوى النجاح لا بد من تفاديها. وعلى سبيل المثال فإن المؤشرات من قبيل "زيادة عدد المؤسسات المشاركة في مبادرة الأونكتاد" و"زيادة عمليات تبادل أفضل الممارسات بين الوزارات المشاركة" ليست مصممة بطريقة تساهم في الإدارة القائمة على النتائج. وهذا النوع من المؤشرات يرتبط إلى حد ما بغياب دراسة مستفيضة لخط الأساس. وإذا لم يتسن إجراء مثل هذه الدراسة أثناء تصميم المشروع لمديري المشروع مع ذلك أن يحاولوا تحديد أهداف معقولة وقابلة للتحقيق لقياس الأداء بشأن الاحتياجات المعروفة، وذلك قصد تفادي استخدام مؤشرات غامضة.

٣٠- ولتحسين استدامة مشروع ما، على مديري المشروع التركيز على بناء القدرات المؤسسية عوضاً عن التركيز على بناء القدرات الفردية، وعليهم تحليل طريقة بناء القدرات المؤسسية لتحديد الطريقة الأكثر استدامة في الأجل الطويل. وفي بعض الحالات، قد يحتاج بناء قدرات المدربين في بلد نام ما إلى استهداف مؤسسات تدريب متخصصة عوضاً عن مسؤولين حكوميين، ذلك أن هؤلاء المسؤولين الحكوميين قد لا يتمتعون بالضرورة بالمهارات اللازمة لتوفير تدريب من نوعية جيدة لغيرهم.

٣١- ورهناً بطبيعة تدخل ما، لمديري البرامج، في تصميم البرامج والمشاريع، أن يخططوا ويضعوا الميزانية لبعثات ميدانية تقييمية لجمع البيانات في البلد الذي يتلقى مساعدة تقنية من الأونكتاد. ويمكن أن ييسر ذلك جمع المقيمين للبيانات بشكل مباشر وإجراءهم لتحليلات مستفيضة لإنجازات المشاريع في الميدان عن طريق الاجتماع مباشرة مع الجهات ذات المصلحة والمستفيدين على المستوى القطري.

## باء- الدروس المستفادة بشأن تنفيذ المشاريع

٣٢- يجب أن تكون المساواة بين الجنسين معمة بشكل منهجي في تصميم المشاريع وتنفيذها. ومراعاة منافع المساواة بين الجنسين يجب أن تتجاوز مجرد جمع البيانات الموزعة بحسب نوع الجنس لتشمل الإدماج المتكامل للجنسين على مستوى المشورة فيما يتصل بالسياسات العامة والتأثير على المستفيدين لتعميم منظور المساواة بين الجنسين في صنع السياسات أو في الأنشطة الإدارية والتشغيلية وذلك بغية التوصل، في نهاية المطاف، إلى تحقيق المساواة في الأوضاع الاقتصادية و/أو في المركز الاجتماعي. وإذا كان لمديري مشروع ما سلطة غير مباشرة على تعيين واختيار المشاركين المستفيدين من بناء القدرات والتدريب في إطار الأونكتاد، يجب توجيه تشديد واضح على التوازن بين الجنسين إلى النظراء في البلدان المستفيدة. والتوازن بين الجنسين على مستوى المشروع في مشاركة المستفيدين في التدريب في حلقات العمل والحلقات الدراسية من المفروض أن يساهم في تحقيق هدف الأونكتاد الإجمالي في هذا المجال. وسوء فهم المساواة بين الجنسين بأنه مجرد مسألة تساوي المرأة يجب تصحيحه، ويجب على مديري المشاريع النهوض بالمساواة على جميع المستويات.

٣٣- ويجب أن يقوم مديرو المشاريع، متى أمكن ذلك، بتخصيص الموارد لجمع واستخدام البيانات الأولية من البحوث والتحليل التي تُجرى في إطار مشروع ما، في حالة عدم وجود مثل هذه البيانات في الأونكتاد. واستخدام بيانات ثانوية من مصادر أخرى مقنع فقط في الدراسات القطرية أو في المشورة فيما يتصل بالسياسات العامة إذا تم إقرار صحة هذه البيانات بشكل كافٍ.

٣٤- وإدارة المعارف يجب أن تكون في جميع الأحوال اعتباراً هاماً بالنسبة لمديري المشاريع. ووفرة المعلومات الناتجة عن التدخلات في البلدان المستفيدة والبحوث والدراسات التي تُجرى لأغراض تحليل المشاكل والتوصية بالسياسات العامة، والعروض، والمناقشات، وتبادل أفضل الممارسات في حلقات العمل وفي الحلقات الدراسية التي تنظم كجزء من مشروع ما، يمكن استغلالها في بناء المعارف في الأونكتاد في مجال الموضوع ذي الصلة. وعلى مديري المشاريع بذل الجهود لتوثيق نواتج المشاريع واستخدام مثل هذه التقارير لنشر المعلومات على جمهور أوسع قد لا يستفيد بشكل مباشر من مساعدة الأونكتاد التقنية، والمساهمة في نفس الوقت في إدارة المعارف في الأونكتاد.

٣٥- ولتعزيز جهود بناء القدرات وتحسين استدامة المشاريع، لا بد من تشجيع مديري المشاريع على المشاركة مع نظرائهم ووضع خطط عمل و/أو تنفيذ لمتابعة نواتج مشروع ما قبل نهايته. ولا بد من مراعاة توجيه المستفيدين من المشروع في تنفيذ خطط العمل، بما يسهم في تحقيق نتائج ملموسة أكثر مقارنة مع جهود التحسيس أو إذكاء الوعي.

٣٦- ويجب أن تترجم نواتج المشاريع الهامة من قبيل التقارير القطرية أو المشورة في مجال السياسات، في الوقت المناسب، إلى اللغات الرسمية في البلدان التي تستفيد من مساعدة الأونكتاد التقنية، وذلك قصد تيسير استفادة مجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة على المستوى القطري من نواتج البحث من هذا القبيل. وبسبب تعقد التخطيط للترجمة في جداول المنشورات السنوية، لا بد من التفكير في ترتيبات مناسبة، بما في ذلك تخصيص الميزانيات على مستوى المشروع، وذلك قصد تأمين ترجمة التقارير في الوقت المحدد.

## جيم- الدروس المستفادة بشأن رصد المشاريع

٣٧- على مديري المشاريع تحسين المعارف وتعقب نفقات المشاريع على مستويي النشاط والبلد. وهذا مفيد ليس فقط لتحليل فعالية مشروع ما في عملية التقييم وإنما هو هام أيضاً لتعزيز إدارة الميزانية إذ يسهم في تخطيط ميزانيات المشاريع في المستقبل وضمان تخصيص الموارد للمسائل ذات الأولوية.

٣٨- وعلى مديري المشاريع تطوير أطر الرصد الذاتي لتعزيز التحكم في المشاريع واستخدام المعلومات المستمدة من أنشطة المشاريع التي يمكن استغلالها في إدخال تحسينات مستمرة في تنفيذ المشاريع وفي تصميم المشاريع في المستقبل. وتتمثل أداة مفيدة للرصد في تحديد دراسات

استقصائية ذاتية التصميم في نهاية الدورات التدريبية وحلقات العمل لجمع المعلومات والمقترحات بشأن هذه الأنشطة.

### ثالثاً - خطة التقييم للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨

٣٩- تؤدي الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية وظيفة رقابة مهمة إذ تنظر كل عام في التقييمات الخارجية لبرامج الأونكتاد. وعادة ما يكون موضوع التقييم متفقاً وخطة تقييم ثلاثية السنوات يوافق عليها مجلس التجارة والتنمية. وتقييمات البرامج الفرعية التي توافق عليها الدول الأعضاء عادة ما تجرى بالأساس في حوالي أواخر السنة وتكتمل بحلول شهر أيار/مايو التالي. ويجريها فريق تقييم يتألف من مقيّم مهني محترف يدعمه ممثلان عن الدول الأعضاء في الأونكتاد يشاركان في التقييم بصفة شخصية، مساهمين بخبرتهم الفريدة من نوعها وبما لهم من تصورات وخبرات يسهمان بها في التقييمات. ورهنأ بطبيعة ونطاق عمل البرنامج الفرعي والميزانية المتاحة، يمكن أن يتخذ قرار في مرحلة توظيف المقيّم المحترف (الرئيسي) لتعيين مقيم مساعد أيضاً للحصول على تغطية شاملة من حيث التجربة والخبرة اللتين لهما صلة بالمسائل الموضوعية بالبرنامج الفرعي. وعادة ما تقدم أفرقة التقييم تقاريرها في اجتماع الفرقة العاملة الذي يعقد في الربع الثالث من السنة.

٤٠- وتمشياً مع قرار مجلس التجارة والتنمية في دورته التاسعة والخمسين فيما يتصل بالتدابير لتعزيز الإدارة القائمة على النتائج وتقييم برامج العمل، اتفقت الفرقة العاملة في دورتها الثالثة والستين على تنفيذ تجريبي لنهج تأمين تقييمات منهجية لبرامج الأونكتاد الفرعية. ونظرت الفرقة العاملة وفقاً لذلك في التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي ١ في عام ٢٠١٣، والبرنامج الفرعي ٢ في عام ٢٠١٤، والبرنامج الفرعي ٣ في عام ٢٠١٥.

٤١- ووفقاً للممارسة المتبعة، وعلى إثر القرار ٧/٢٠٠٣ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (انظر الوثيقة TD/B/50/12-TD/B/WP/169، الفصل الأول، الفرع بء) دعوة الأمانة إلى اقتراح خطط تقييم للمستقبل اقترحت الأمانة خطة تقييم للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ لكي تنظر فيها الدول الأعضاء في دورة الفرقة العاملة الحادية والسبعين. وتكميلاً لدورة تقييمات البرامج الفرعية، وافقت الدول الأعضاء على خطة التقييم للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ المبينة في الجدول.

### خطة التقييم للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨

السنة	العنوان
٢٠١٦	سنة المؤتمر - لن تنظر الفرقة العاملة في أي تقييم خارجي
٢٠١٧	التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي ٤: التكنولوجيا واللوجستيات
٢٠١٨	التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي ٥: أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة

## رابعاً- التماس سبيل مستدام لتمويل التقييمات في الأونكتاد

٤٢- تتطلب خطة التقييم الموافق عليها للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ من الأونكتاد إجراء تقييمات للبرنامج الفرعي ٤ المتعلق بالتكنولوجيا واللوجستيات في عام ٢٠١٧ والبرنامج الفرعي ٥ المتعلق بأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة في عام ٢٠١٨. والتقييمات التي طلبتها الدول الأعضاء قد تم تمويلها بمشروع صندوق استئماني يحمل عنوان "تعزيز إدارة برامج الأونكتاد القائمة على النتائج" بدعم من حكومة النرويج<sup>(١٠)</sup>. لكن، حتى نهاية ٢٠١٥، لم يتم تحديد أي دعم مالي لأغراض التقييمات.

٤٣- وما انفكت الأمانة تحاول تأمين مساهمات طوعية لتمويل تقييم البرنامج الفرعي ٤.

٤٤- ودُعيت الدول الأعضاء، في الدورة الثالثة والسبعين للفرقة العاملة، إلى مواصلة دعمها للتقييمات عن طريق تحديد المساهمات الممكنة من خارج الميزانية لتنفيذ خطة التقييم الموافق عليها.

٤٥- والفرقة العاملة مدعوة إلى تقديم استنتاجاتها وتوصياتها إلى مجلس التجارة والتنمية.

(١٠) لمساعدة الأونكتاد على تعزيز إدارة برامج العمل القائمة على النتائج، بدأت حكومة النرويج في توفير الأموال في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ من خلال مشروع الصندوق الاستئماني. والهدف الرئيسي من المشروع تمثّل في تعزيز فعالية أنشطة الأونكتاد والإدارة القائمة على النتائج من خلال تقرير سنوي وتقييمات مستفيضة للبرامج وتنسيق فيما بين الوكالات. وكانت للمشروع ميزانية أولية بلغت ٩٨٠ ٢١٣ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة. وواصلت حكومة النرويج دعمها للمشروع؛ وفي الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٤ بلغ إجمالي الأموال المتلقاة مقدار ٨٩٢ ١٢٣ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة.

Distr.: General  
27 July 2016  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



## مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

الدورة الثالثة والسبعون

جنيف، ٥-٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

## تقييم أنشطة الأونكتاد: لمحة عامة

### تقرير مقدم من الأمين العام للأونكتاد

#### تصويب

#### الفصل الأول، الفرع باء، ٣٤

يُستعاض عن النص الحالي بالنص التالي:

٣١ التقييم الخارجي: تعزيز قدرة المجتمعات الريفية في أقل البلدان نمواً في مجال استخدام فرص النفاذ إلى الأسواق التي يتيحها تسهيل الإعفاء من شرطي الرسوم الجمركية والحصص وتعزيز القيمة المضافة لمنتجاتها التقليدية (حساب التنمية التابع للأمم المتحدة، المشروع 08/09AT)

١٦- يهدف هذا المشروع إلى دعم المجتمعات الريفية في أقل البلدان نمواً في استخدام مؤشرات جغرافية لتحقيق أهداف الحد من الفقر والنمو الاقتصادي وتشجيع الصادرات. وقد حددت البلدان الستة التالية في المرحلة التحضيرية: إثيوبيا؛ وبوتان؛ وكمبوديا؛ ومدغشقر؛ وموريتانيا؛ وموزامبيق. ووُسع المشروع لاحقاً ليشمل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والسنغال وميانمار. ونظم المشروع خمس حلقات عمل وطنية وحلقتي عمل إقليميتين في إيطاليا وكمبوديا، فضلاً عن حلقة عمل لتبادل الخبرات بجنيف، سويسرا، للمستفيدين من المشروع، وكذلك لمندوبي أقل البلدان نمواً لدى منظمة التجارة العالمية. وأعد المشروع مسودات منشورات حول المواصفات لإعداد منتجات



مؤشرات جغرافية محتملة في ثلاثة بلدان وتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومؤسسة الوجبات المتأنية. وتلقى المشروع تمويلاً تكميلياً من حكومة إيطاليا وحشد الدعم من مؤسسة الوجبات المتأنية لاستضافة المشاركين في حلقة دراسية نظمت بتيرا مادري سالوني ديل غوستو بتورينو، إيطاليا.

١٧- وخلص التقييم إلى أن المشروع كان قد حقق هدفه المتمثل في تحسين فهم المؤشرات الجغرافية المحتملة في صفوف الحكومات الوطنية والمجتمعات الريفية المحلية في البلدان المستفيدة. وأكدت المقيّمة أن رضا الجهات صاحبة المصلحة قد كان عالياً بشكل عام فيما يتعلق بهذا الفهم وأن مختلف الحلقات الدراسية التي نظمت في إطار المشروع قد ولدت اهتماماً على مستوى السياسات العامة. ولاحظت المقيّمة أن نهج المشروع المتمثل في التركيز على تمكين المجتمعات الريفية من المعلومات والفرص لإشراك المسؤولين الحكوميين قد ساعد كثيراً في هذا الشأن. وبالإضافة إلى ذلك أبرزت أن التركيز على تأمين الاستدامة عن طريق إدماج مسائل المؤشرات الجغرافية في مصفوفات عمل دراسات التكامل التجاري التشخيصية في العديد من البلدان قد أسهم في استدامة المشروع. غير أن المقيّمة لاحظت أن نطاق المشروع قد كان واسعاً للغاية وأن توزيع الموارد على تسعة بلدان قد أثار تحديات في ضمان الدعم والتحليل المستدامين. وسلمت المقيّمة بأن الأونكتاد كان قد عالج هذه المسألة عن طريق إدراج مؤشرات جغرافية في خطط العمل لدراسات التكامل التجاري التشخيصية، ولكنها لاحظت أن استمرار مشاركة الأونكتاد قد يظل مع ذلك مطلوباً. وعلى الرغم من أن أحد إنجازات المشروع المتوقعة كان تعزيز قدرات المجتمعات الريفية للوفاء بشروط النفاذ إلى الأسواق، فإن هذا الأمر يتطلب نهجاً طويلاً الأجل وقد اعترض تحقيق هذه النتيجة تحدّث في كون المجتمعات الريفية ليست جيدة التنظيم أو الاتصال بالجهات الفاعلة في التسويق وفي سلاسل قيم الصادرات. ولاحظت المقيّمة كذلك أنه على الرغم من أن المجتمعات الريفية قد أتاحت لها الفرصة لإقامة اتصالات وحوارات مع المسؤولين الحكوميين فإن مشاركتها في متابعة المسائل ذات الصلة لترويج المؤشرات الجغرافية لم تتحقق كلياً، وذلك بسبب كون قدراتها على اتخاذ المزيد من الإجراءات قد كانت محدودة من جهة، ولأن الوزارات ذات الصلة في بعض البلدان كانت موجهة أكثر نحو مسائل الصادرات والواردات، من جهة أخرى، ومن ثم، كان الربط والتفاعل مع المجتمعات الريفية وسلاسل القيم ذات الصلة محدودين.

١٨- وبالاستناد إلى الاستنتاجات، كانت بعض التوصيات الهامة التي اقترحتها المقيّمة للأونكتاد كما يلي: (أ) استخدام نواتج الحلقات الدراسية لتوثيق نتائج المشروع ونشر وتوزيع تقارير عن تجارب البلدان النامية فيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية؛ (ب) ضمان إطار أكثر شمولاً للإدماج الجنساني في مرحلة تصميم المشاريع لضمان المساواة بين الجنسين في كامل سلاسل القيم بالنسبة لمنتجات المؤشرات الجغرافية في أقل البلدان نمواً؛ (ج) توسيع الشراكات مع شركاء التنمية الآخرين من قبيل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومركز التجارة الدولية، واستخدام خبرات كل منهما في المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد لمساعدة أقل البلدان نمواً

على توسيع إنتاجها الزراعي وأسواقها، بما في ذلك لأغراض منتجات المؤشرات الجغرافية؛  
(د) توفير دعم تقني متواصل للبلدان النامية، بما في ذلك مساعدة صانعي السياسات في صنع  
القرار بشأن اختيار وتحديد أولويات منتجات المؤشرات الجغرافية وتحديد المجتمعات المحلية  
الريفية، من خلال توفير دراسات جدوى بشأن إمكانات المؤشرات الجغرافية المحتملة وتكييفها  
مع الأوضاع الوطنية.

---